ملاحقة شركات سفر وهمية في العراق

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

أغلقت السلطات الأمنية في العراق عددا من شركات السفر «الوهمية»، معظمها في العاصمة بغداد، إثر عمليات احتيال بمبالغ مالية كبيرة وقع ضحيتها عدد من المواطنين، فيما هددت بعقوبات قانونية ستطاول أصحاب الشركات المخالفة وغير المرخصة. وتغري تلك الشركات العراقيين بعروض للسفر والسياحة في مناطق مختلفة من الدول السياحية، وتقدم عروضا تقل عن أسعار الشركات الأخرى، خاصة في أيام الأعياد والمناسبات التي يلجأ العراقيون فيها إلى السفر. وخلال الشهر الحالي وقع عشرات العراقيين ضحايا لتلك الشركات، التي استلمت منهم مبالغ مالية كبيرة للسفر إلى دول سياحية أثناء فترة عيد الأضحى. وتلقت الشرطة العراقية عشرات البلاغات من قبل المتضررين من تلك الشركات، ما دفعها لتنفيذ عمليات دهم وتفتيش مفاجئة لمكاتب الشركات المنتشرة في العاصمة. وبحسب المقدم في الشرطة العراقية حازم الزيدي، فإنه بـ«التعاون مع قيادة عمليات بغداد، أغلق 12 مكتبا وشركة للسياحة والسفر في بغداد ومحافظات أخرى»، قائلاً لـ«العربي الجديد»: «تلقينا بلاغات عن شركات وهمية غير مرخصة، وأخرى تتعامل بالاحتيال، وقع ضحيتها العديد من المواطنين». وأضاف أنه «تم تشكيل فرق خاصة من الأمن السياحي وجهاز الأمن الوطني وجهاز المخابرات وهيئة السياحة، وتم تنفيذ عمليات تفتيش طاولت مكاتب تلك الشركات في بغداد بمناطق المنصور والصالحية والعلاوي، وتمت عمليات التفتيش والتدقيق وقد تبين أن عددا من تلك الشركات هي شركات تعمل من دون أي ترخيص أو ضمانات قانونية (وهمية)، فضلا عن أن بعضها مخالف للضوابط والشروط المعمول بها»، وتابع قائلا إنه «تم إغلاق 12 شركة في تلك المناطق، وتم اعتقال أصحابها وتسليمهم إلى مديرية الأمن السياحي العامة، لتتم محاسبتهم قانونيا»، مشيرا إلى أن «شركة وهمية في محافظة النجف (جنوبا)، احتالت على أكثر من 200 مواطن، وأغرتهم بعروض للسفر إلى لبنان وسورية، وقد حصلت على مبالغ تزيد عن 100 مليون دينار عراقي، وقد اختفت تلك الشركة قبل موعد السفر بيوم واحد»، وأكد أن «قوات الأمن تبحث عن صاحب الشركة»، ولفت إلى أن «عمليات ملاحقة تلك الشركات وتدقيق أوراقها الثبوتية ستستمر لعدة أشهر أخرى».

عضو رابطة شركات السياحة والسفر العراقية (وهي رابطة نقابية تتابع مصالح شركات السفر والسياحة)، علي الفتلاوي، أكد وجود أكثر من 200 شركة سفر غير مرخصة في بغداد وحدها، وأن الأرقام في المحافظات الأخرى قد تزيد عن ذلك بنسب تتفاوت من محافظة إلى أخرى، مبينا في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «عمليات الاحتيال عبر شركات السفر تحصل سنويا، إلا أنها في العام الحالي تزايدت بشكل كبير مع تزايد الإقبال على السفر بشكل واسع في عموم المحافظات»، وأشار إلى أن «عمليات الملاحقة التي تنفذها الأجهزة الأمنية لتلك الشركات تمثل خطوة جيدة وستساهم بتحجيم ظاهرة الاحتيال التي تقوم بها بعض الشركات، إلا أن الأحكام القانونية التي تطاول المخالفين لضوابط العمل وأصحاب الشركات غير المرخصة غير رادعة»، مبينا أن «المخالف يغرم مبلغا ماليا قدره 500 ألف دينار عراقي (نحو 380 دولارا)، ومن ثم يطلق سراحه».

(سبنسر بلات/ Getty)

ارتفاع السندات الأوروبية

ارتفعت عائدات السندات الحكومية بمنطقة اليورو إلى أعلى مستوياتها في أسبوعين، الخميس، مع انتظار المستثمرين بيانات التضخم من الولايات المتحدة، وبعض دول الكتلة الجمعة. وارتفع العائد على السندات الألمانية لأجل 10 سنوات، وهو المؤشر القياسي لمنطقة اليورو، إلى 2,471%، وهو أعلى مستوى منذ 14 يونيو/ حزيران. وارتفع العائد على السندات الفرنسية إلى 3,24%، وكذا على السندات الإيطالية إلى 4,02%، وهو أعلى مستوى منذ 12 يونيو. وظلت علاوة المخاطرة التي يطلبها المستثمرون للاحتفاظ بالديون الفرنسية على مسافة قريبة من أعلى مستوى لها في سبع سنوات، التي بلغتها قبل أسبوعين تقريباً.

أخبار

ديمتري مارياسين، نائب الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، قال إن السيارات ذاتية القيادة بالكامل لا تزال امامها سنوات قبل أن تصل إلى الشوارع، لكن القواعد المتفق عليها دولياً بشأن استخدامها قد تكون جاهزة بحلول منتصف عام 2026. وأشار إلى أن المخاوف المتعلقة بالسلامة، وتكلفة تطوير أنظمة المستوى التالي، أدت إلى تباطؤ التقدم في المركبات ذاتية القيادة، لكن العمل على اللوائح يمضي قدما.

سريلانكا التي تعاني نقصا في السيولة، اعلنت في بيان صادر عن الحكومة، عن ابرام اتفاق لإعادة هيكلة ديون بقيمة 5,8 مليارات دولار مع معظم المقرضين الثنائيين، في خطوة مهمة نحو التعافي بعد انهيار 2022 المالي. وتخلّفت سريلانكا عن سداد ديونها الخارجية في ابريل/ نيسان 2022 بعد نفاد العملات الأجنبية، فيما أجبرت الأزمة الاقتصادية، غير المسبوقة، الرئيس حينذاك غوتابايا راجابكسا على التنحي.

مكتب الإحصاءات الوطني الصيني، أكد الخميس، تباطؤ وتيرة نمو الأرباح الصناعية في الصين بدرجة كبيرة خلال شهر مايو/ ايار، مع استمرار ضعف الطلب المحلي وتعافي ثاني اكبر اقتصادات العالم. وحسب بيانات صدرت عن المكتب نمت ارباح القطاع الصناعي بنسبة 0,7% فقط، على اساس سنوي في مايو، مقابل نموها بنسبة 4% في قراءة الشهر السابق. وخلال اول 5 اشهر من العام، تباطأ نمو ارباح القطاع إلى 3,4%، مقارنة مع 4,3% في الفترة الممتدة بين يناير وابريل.

تويوتا موتور، شركة السيارات اليابانية، قالت إن إنتاجها على مستوى العالم تراجع للشهر الرابع على التوالي، مع الانخفاض الحاد في الصين التي اصبحت علامتها التجارية المحلية اكثر تنافسية، ورغم نمو الإنتاج في الولايات المتحدة واليابان. وخلال مايو، تراجع الإنتاج العالمي لتويوتا بنسبة 4% ، ليصل إلى 812,191 الف سيارة، مع انخفاض إنتاجها في الصين 22%، بسبب حرب الاسعار المستمرة مع العلامات التجارية المحلية في اكبر سوق للسيارات في العالم، إلى جانب مستوى إنتاج اقل أيضاً في اسواق مثل تايلاند والمكسيك والبرازيل وفرنسا.

من يعوّض مصر عن خسائر قناة السويس؟

مصطفى عبد السلام

تعرضت قناة السويس، التي هي أهمم ممر ملاحي في العالم، وواحدة من أهم موارد مصر من النقد الأجنبي، لهزات عنيفة منذ اندلاع حرب غزة، وتنامي اضطرابات البحر الأحمر.

ووفقا لأرقام الحكومة المصرية وبيانات صندوق النقد، خسرت قناة السويس نحو 60% من إيراداتها في أول شهرين من العام الجاري، وبما يعادل 745 مليون دولار، في حين تراجعت أعداد السفن المارة إلى 2,3 ألف سفينة مقابل نحو 3,9 آلاف خلال الفترة نفسها من 2023.

وعلى الرغم من حجب الحكومة أرقام إيرادات القناة عن الخمسة شهور الأولى من 2024، وعدم الكشف عنها حتى الآن، إلا أن وزير المالية محمد معيط قال في 20 مايو/أيار إن تقديرات بلاده تشير إلى تراجع الإيرادات بنسبة 60%، بسبب توترات البحر الأحمر القائمة. في حين توقع رئيس هيئة قناة السويس أسامة ربيع، بداية مارس/آذار، انخفاض الإيرادات خلال 2024 إلى نحو 5 مليارات دولار مقابل نحو 10,249 مليارات دولار بالعام 2023 ونحو 7,9 مليارات دولار في 2022، في حال استمرار توترات البحر الأحمر وتهديدات الحوثيين للملاحة عند باب المندب.

ويوم 28 إبريل/نيسان خرجت وزيرة التخطيط المصرية، هالة السعيد، قائلة إن إيرادات قناة السويس انخفضت 50% بسبب اضطراب حركة الشحن في البحر الأحمر، ولم تحدد فترة زمنية. لكن الأرقام الرسمية أشارت إلى تراجع الإيرادات إلى نحو 575,1 مليون دولار خلال إبريل/ نيسان بانخفاض 36,5%، عن إبريل عام 2023. ومن المتوقع أن تتعمق خسائر قناة السويس وحتى نهاية الحرب على غزة، مع استمرار زيادة التوترات والمخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وقرار القناة تمديد العمل بعدد من قرارات تخفيض رسوم عبور السفن والناقلات والتي تتراوح بين 15% و75% حتى نهاية 2024.

هذه الخسائر ستحرم مصر من مليارات الدولارات هذا العام، حيث إن قناة السويس تعد مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي الذي تعاني البلاد ندرة منه. كما تراهن الدولة على زيادة وتعظيم تلك الإيرادات مع شق تفريعة جديدة بلغت كلفتها 8 مليارات دولار في أغسطس/آب 2015.

من يعوّض مصر عن خسائر قناة السويس التي تقدر بمليارات الدولارات؟ إسرائيل التي تصر على إشعال منطقة الشرق الأوسط وحرق قطاع غزة وقتل من فيه؟ أم الحوثيون الذين يربطون بين تبريد البحر الأحمر ووقف العدوان على غزة، أم الولايات المتحدة التي فشلت ضمن تحالف دولي في وقف هجمات الحوثيين وقمع ضرباتهم المتزايدة، أم دول إقليمية تعودت على سداد فاتورة دولة الاحتلال من وقت لآخر ودون مبرر واضح؟

انهيار المنظومة الاقتصادية لقطاع غزة بسبب العدوان

غزة ـ **العربي الجديد**

أظهر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخميس تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة 35%.

وانهيار المنظومة الاقتصادية لقطاع غزة في ظل الانكماش الحادّ في الناتج المحلي الإجمالي بالقطاع خلال الربع الأول من 2024 بنسبة 86% مقارنة بنفس الفترة من عام 2023، نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر.

وأوضح الجهاز المركزي أن التقديرات الأولية تشير إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 35% بالمقارنة مع الربع المناظر، حيث سجلت جميع الأنشطة الاقتصادية تراجعاً حاداً بالقيمة المضافة. كما سجل نشاط التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء انخفاضًا بنسبة 63% في فلسطين بواقع (29% للضفة الغربية، 95% لقطاع غزة)، وتراجع نشاط الإنشاءات بنسبة 51% بواقع (42% للضفة، 99% لقطاع غزة)، فيما سجل نشاط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك تراجعًا بنسبة 33% بواقع (11% للضفة، 93% لقطاع غزة)، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية بنسبة 36% بواقع (27% للضفة، 96% لقطاع غزة).

وذكر الجهاز أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2024 بلغت في الضفة الغربية 2,474 مليون دولار، بينما بلغت في قطاع غزة 92 مليون دولار. وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي في قطاع غزة بنسبة 86% مقارنة مع الربع المناظر.

وأدى العدوان المستمر على الفلسطينيين إلى مفاقمة البطالة في غزة إلى نحو 80%، ما يرفع متوسط البطالة في أنحاء الأراضي الفلسطينية إلى أكثر من 50%، حسب ما أكدته منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة في تقرير نشرته مطلع الشهر الحالي عن تقييمها الرابع لتأثير الحرب على التوظيف مشيرة إلى أن معدل البطالة وصل إلى 79,1% في قطاع غزة، وإلى نحو 32% في الضفة الغربية، ليصل المعدل الإجمالي إلى 50,8%.

وقالت المديرة الإقليمية للدول العربية في المنظمة ربا جرادات، إن «أرقام البطالة في غزة تستثني الفلسطينيين الذين فقدوا الأمل في العثور على وظيفة».

سياحة وسفر

سياحة لبنان نشطة رغم الحرب

لم توقف التهديدات بالحرب الشاملة توافد المغتربين والسياح الى لبنان، وسط استمرار المهرجانات والتوقعات بارتفاع نسبة الحجوزات في الفنادق

بيروت ـ **رينا الجهّال**

يستمرّ توافد اللبنانيين والسيّاح من جنسيات عربية إلى لبنان على الرغم من المواجهات العسكرية على الحدود الجنوبية مع فلسطين المحتلة، والتحذيرات الدولية من الانزلاق إلى حرب شاملة والتي تبعها طلب بعض السفارات من رعاياها مغادرة الأراضي اللبنانية وعدم التوجّه إليها. وفاقت أرقام الوافدين التي يسجلها مطار بيروت الدولي التوقّعات بالنظر إلى المخاطر الأمنية التي تعيشها البلاد، والتصعيد العنيف الذي تشهده الجبهة، خصوصاً في الفترة الأخيرة، حتى أنّ الحركة لم تتأثر بعد المقال الذي نشرته الصحيفة البريطانية «ذا تلغراف» الأحد الماضي حول «تخزين حزب الله أسلحة وصواريخ ومتفجّرات إيرانية في المطار»، ما قد يجعله هدفاً إسرائيلياً. ويؤكد مصدرٌ في وزارة السياحة اللبنانية لـ«العربي الجديد» أنّ «حركة الحجوزات لم تتأثر بعد المقال الذي نشرته الصحيفة البريطانية وأثار بلبلة كبيرة محلياً وخارجياً، والوضع الأمني في المطار مستتبّ»، مشيراً إلى أنّ «لبنان أمام صيفٍ واعدٍ قد يكون أفضل من السنوات السابقة، حتى وهو في حالة حرب، ولكن ذلك يتوقف على عدم اتساع رقعة الصراع، كما أن عودة الاستقرار بشكل كامل، ووقف العدوان الإسرائيلي على الجنوب من شأنه أن يعزز أكثر الثقة بالبلد ويزيل المخاوف عن أولئك الذين ما زالوا يتردّدون في المجيء».

ويشير المصدر إلى أنّ «لبنان بحاجة أكثر من أي وقتٍ مضى للسيّاح، فهو لا يزال يمرّ بوضع اقتصادي صعب، وهناك جهود جبّارة تبذل من قبل أصحاب الأموال والمستثمرين لإعادة تنشيط البلاد سياحياً واقتصادياً ويصمّمون على البقاء فيها ولديهم كامل الايمان بها»، لافتاً إلى أنّ «العديد من المطاعم والمؤسسات السياحية التي كانت أغلقت أبوابها إبان انفجار مرفأ بيروت عام 2020 أو بفعل الأزمة الاقتصادية عادت إلى العمل، وهناك مشاريع جديدة أبصرت النور، وهناك مهرجانات واسعة هذا الصيف وأسماء حضّرت وستحضر تُعدّ من نجوم الصف الأول خصوصاً عربياً، من هنا نأمل ألا تتسع رقعة المواجهات كي لا يتعرّض لبنان لضربة كبيرة وقد تكون مدمّرة للقطاع».

وفي وقتٍ سابق، كشف رئيس نقابة أصحاب مكاتب السياحة والسفر جان عبود في بيان أنّه «مع اقترابنا من فصل الصيف، بدءاً من 4 و5 يوليو/تموز المقبل، حركة المطار ستكون في ازدياد وسترتفع الحجوزات والملاءة، وستكون 100%، حيث إن حركة الوافدين ستتعدى الـ12 والـ13 ألف راكب يومياً»، مشيراً إلى أنّ «هناك مؤشرات إيجابية جداً لوضع طائرات إضافية ليصبح العرض موازيا للطلب».

ويوم الاثنين الماضي، نظّمت وزارة الإشغال اللبنانية جولة ميدانية للإعلاميين وسفراء معتمدين ببيروت في المطار رداً على مقال صحيفة ذا تلغراف، مشيرة إلى أنّ «الموضوع يُعتبر ضمن إطار الحرب النفسية على لبنان وتشويه سمعته وسمعة المطار الذي يُعتبر المرفق الجوي الوحيد في لبنان». وقال وزير الأشغال اللبناني في حكومة تصريف الأعمال علي حمية لوسائل الإعلام في المطار إن «لبنان يدرس الإجراءات القانونية المناسبة لرفع دعوى على صحيفة ذا تلغراف البريطانية» مؤكداً أن المطار «يستوفي كل المعايير الدولية والعدو يخرق الأجواء اللبنانية ألف مرة في السنة، خصوصاً فوق المطار عدا عن التشويش على الأقمار الصناعية».

من جهته، أكد وزير السياحة وليد نصّار أنّ «حركة الوافدين إلى المطار في معدّلاتها الطبيعية وليست بعيدة جداً من عام 2023»، مشيراً إلى أنّنا «لم نلحظ بعد تأثيرات لما نشرته صحيفة تلغراف البريطانية». كما أشار إلى أنّ «الأرقام تقول إنه في عام 2023 تجاوز عدد الوافدين إلى إسرائيل المليون و500 ألف، طبعاً من أميركا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، وعلى صعيد القطاع السياحي كان هناك أكثر من 230 ألف فرصة عمل، وإسرائيل خسرت هذا العدد كلّه بعد حرب غزة، وهذا دليل على أننا نستنظر حرباً نفسية على لبنان الذي رغم كل الظروف فإنّ الحركة فيه جيدة».

وترتفع حدة التحذيرات الدولية من اتساع رقعة الحرب في لبنان كان آخرها من وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك التي زارت بيروت يوم الثلاثاء آتيةً من تل أبيب، ونبّهت من أنّ «الوضع على الخط الأزرق دقيق والمخاطر قائمة». وأسفرت المواجهات العسكرية عن نزوح أكثر من مائة ألف شخص من القرى والبلدات الحدودية جنوبي لبنان بفعل قصف الاحتلال الإسرائيلي، عدا عن تسجيل أضرار مادية تُقدَّر بمليارات الدولارات في الأراضي والممتلكات والمساحات الحرجية الزراعية.

ترحيب بالسياح في بيروت، 22 يونيو 2022 (نور عمرو/ فرانس برس)

85
طائرة يومياً تنقل القادمين الى لبنان، وقف رئيس نقابة اصحاب مكاتب السياحة والسفر جان عبود، الذي تمنى في بيان ان تكون حركة المغتربين واللبنانيين الذين يعملون في الخارج في ازدياد

تقرير

العدوان يلحق الخسائر بالأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

توقعت وزارة السياحة والآثار الأردنية أن يحقق قطاع السياحة الأردني خسائر بحوالي 845 مليون دولار، خلال العام الحالي، نتيجة استمرار الاتجاهات الهابطة للمؤشرات السياحية الأساسية، في ضوء استمرار عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. وكشفت الوزارة، في تقرير لها عن أداء قطاع السياحة الأردني، أن أسوأ انخفاض في الدخل السياحي للأردن منذ بدء العدوان على غزة كان في شهر مارس/ آذار الماضي، حيث بلغ التراجع 12%. وبيّنت أنه إذا استمرت هذه الاتجاهات الهابطة لبقية العام الحالي فإن الخسارة المحتملة في الإيرادات السياحية ستبلغ 131 مليون دينار في الربع الأول من العام الحالي، و275 مليون دينار للنصف الأول من هذا العام، و599 مليون دينار لكامل العام (الدينار= 1,41 دولار). وتتطابق هذه الأرقام مع التوقعات التي أجراها مركز الاستراتيجيات الأردني الذي توقع هذه الخسائر. وأظهر التقرير أن نسبة إلغاء حجوزات المجموعات السياحية الوافدة إلى الأردن خلال الفترة من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إلى يناير/ كانون الثاني 2024 وصلت إلى 90%، وذلك استناداً إلى أرقام مكاتب السياحة.

ورجّحت الوزارة أن تصل نسبة إلغاء حجوزات السياح الوافدين من شهر فبراير/ شباط ولغاية شهر يونيو/ حزيران من العام الحالي نحو 93%. وقال الخبير الاقتصادي، أيمن عدينات، لـ«العربي الجديد» إن السياحة تعد من أهم الروافد للاقتصاد الأردني من ناحية الإيرادات، وتعزيز احتياطيات البلاد من العملات الصعبة، إضافة إلى توفير فرص العمل، والحد من البطالة، وتنشيط العديد من القطاعات، مثل النقل، والمطاعم، والفنادق، وغيرها. وأضاف أن تأثر القطاع السياحي لم يقتصر على انخفاض الحجوزات الخارجية، وإنما شمل أيضاً السياحة الداخلية التي تراجعت بشكل كبير، بسبب تداعيات العدوان على غزة، وما نتج عنه من حالة تضامنية مع الأشقاء الفلسطينيين. وقال إن التراجع واضح أنه سيستمر خلال الفترة المتبقية من العام الحالي، وربما يشهد المزيد من الانخفاض، نتيجة لتصاعد حدة التوترات، واحتمال نشوب حرب إقليمية في المنطقة. وأشارت أحدث بيانات صادرة عن البنك المركزي إلى تسجيل الدخل السياحي خلال الخمسة أشهر الأولى ما قيمته 1,9 مليار دينار (2,6 مليار دولار) بانخفاض نسبته 6,5%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2023، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع أعداد السياح بنسبة 10%. وتتضمن التزامات وزارة السياحة في رؤية التحديث الاقتصادي نمواً بنسبة 10% في الدخل السياحي للفترة من 2023 إلى 2033، حيث إن الدخل السياحي المستهدف لعام 2024 هو 4,989 مليارات دينار. وقالت الوزارة إنه في سبيل تحقيق التحسّن المستمر، وزيادة مرونة التعامل مع التحديات التي تواجه قطاع السياحة، خاصة خلال فترات الاضطرابات، مثل جائحة كورونا، والعدوان على غزة، فإن الوزارة تعمل على تنفيذ التزاماتها الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي. وقد أدى العدوان على قطاع غزة، وفقاً لما جاء في التقرير الحكومي، إلى تقلص مستوى الطيران بين الأردن وأسواق السياحة، نتيجة لإلغاء أو تقليص الوجهات التشغيلية لشركات الطيران ذات التكلفة المنخفضة، حيث قامت شركات الطيران بتشغيل 2925 رحلة جوية إلى الأردن التي نقلت 445865 ألف سائح، منهم 82% سياح دوليون في العام الماضي. التقرير أكد أن التركيز ينصب على السياحة العلاجية، من خلال البناء على إعلان الأردن وجهة إقليمية للسياحة الاستشفائية والعلاجية من قبل الأمم المتحدة للسياحة، ولهذا الغرض شكّلت الوزارة مجلساً للصحة الذي يضمن خبراء في هذا المجال، مكلفين بإنشاء استراتيجية للسياحة الاستشفائية طويلة المدى.

سياح في عمّان، 9 إبريل 2022 (علي بالايكسي/ الأناضول)

أخبار العرب

ارتفاع اسعار الخبز في لبنان

علق رئيس اتحاد نقابات الأفران والمخابز في لبنان النقيب ناصر سرور على ارتفاع سعر ربطة الخبز 5000 ليرة دفعة واحدة، ببيان أشار فيه إلى أن «سعر الطحين المدعوم ارتفع سبعة ملايين و118 ألف ليرة لبنانية، وهذا الأمر يعود لتسعير القمح والطحين على دولار 60 ألف ليرة بدل 45 ألفاً لأن قرض البنك الدولي المخصص لدعم الخبز شارف على الانتهاء». وقال: «وزارة الاقتصاد واتحاد نقابات الأفران لا يرفعان سعر الخبز ويحرراننه، إنما الحكومة مجتمعة إذا قررت دعم الطحين المخصص للخبز سينخفض سعره والعكس أكيد». أضاف: «في حال تم رفع الدعم كليا عن الطحين، فالسعر بالطبع سيرتفع مجددا.

عمّان توقع اتفاقية لتطوير التكنولوجيا الزراعية

وقّعت وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه الخميس اتفاقية لتأجير وحدة لتأسيس مركز بحوث الروبوتات والطائرات المسيّرة للاستخدامات الزراعية والسمكية والمائية مع شركة العنقاء للفضاء، والتكنولوجيا. تأتي الاتفاقية في إطار سعي الوزارة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تنفيذ بعض الأعمال في القطاع الزراعي ذات العلاقة باستخدام التقنيات الذكية.
كما تسعى الوزارة إلى إدخال وتقييم ونقل التقنيات الحديثة والاستفادة منها في القطاع الزراعي.

تحييد الصناعة الأردنية عن زيادة تعرفة الكهرباء

أكد رئيس غرفتي صناعة الأردن وعمان، فتحي الجغبير، أن التشاور المستمر بين غرف الصناعة ووزارة الطاقة والثروة المعدنية وهيئة تنظيم قطاع الطاقة، أسهم في عدم تأثر القطاع الصناعي بتعرفة الكهرباء الجديدة.
وقال الجغبير، في بيان إن الأيام الماضية شهدت تشاورا مستمرا مع وزارة الطاقة والهيئة، حيث تمت الاستجابة لمطالب القطاع الصناعي في ما يتعلق بالتسعيرة الجديدة وتخفيض أسعار ساعة الذروة المقترحة على عكس التسعيرة السابقة والتي أطلقت بشكل اختياري العام الماضي والتي كان من الممكن أن تؤدي إلى رفع الكلف على بعض القطاعات الصناعية.

تقارير عربية

اسواف

«اليمنية» مهددة بالتوقف بعد احتجاز طائراتها

صنعاء ـ **محمد راجح**

اتهمت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في عدن الحوثيين باحتجاز طائرات تابعة للخطوط الجوية اليمنية التي كانت تنقل الحجاج عبر رحلات مباشرة من مدينة جدة السعودية إلى صنعاء. ووصفت وزارة النقل الحكومية في عدن ذلك بالاعتداء السافر على طائرات شركة الخطوط الجوية اليمنية، موضحة أن جماعة الحوثي احتجزت ثلاث طائرات، الثلاثاء 25 يونيو/ حزيران، لتضاف إلى طائرة رابعة محتجزة منذ حوالي شهر، حيث كانت تلك الطائرات تقوم بنقل الحجاج من مطار الملك عبد العزيز بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية الى مطار صنعاء. وأكدت مصادر حكومية مسؤولة أن هذا الاحتجاز تسبب في تأخير الرحلات المتبقية حيث لا يزال أكثر من 1300 حاج عالقين في مطار الملك عبد العزيز الدولي في مدينة جدة

أربع طائرات محتجزة مع «إيرباص» ذات السعة الكبيرة

فيما يأتي ذلك بعدما قامت شركة الخطوط الجوية اليمنية بتسيير أكثر من 100 رحلة جوية لنقل 8 آلاف حاج ذهاباً وإياباً منذ ابتداء موسم الحج لهذا العام. في المقابل، اتهمت صنعاء السلطات السعودية باحتجاز 1124 من الحجاج اليمنيين، والذين من المقرر أن يعودوا إلى مطار صنعاء ورحلاتهم مؤكدة، لكن تم منع إقلاعها باتجاه مطار صنعاء، وحولت اتجاهها إلى مطار عدن، مع أن كل ركاب الرحلات متجهون إلى صنعاء.

وتكشف مصادر مسؤولة في صنعاء أن هناك اتفاقاً مع وزارة الحج السعودية يقضي بإعادة الحجاج اليمنيين الذين غادروا عبر مطار صنعاء الدولي إلى نفس المطار. واستأنفت عملية احتجاز طائرات الخطوط الجوية اليمنية الصراع المحتدم في اليمن منذ نحو أكثر من ثلاثة أشهر على كافة المستويات، بعد فترة هدوء بسبب إجازة عيد الأضحى التي انتهت مطلع هذا الأسبوع. ويرى الخبير الملاحي جلال عبيد، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن هناك استنزافاً متعمداً للخطوط الجوية اليمنية يهددها بالإفلاس في ظل هذا الانقسام الحاصل في عملية إدارتها والهيمنة على مواردها حيث لا تزال صنعاء تتحكم بجزء كبير من إيراداتها وإدارة عملياتها، لافتاً إلى استنزاف مماثل للمواطنين الذين وجدوا أنفسهم ضحايا هذا الصراع نتيجة ارتفاع أسعار تذاكرها التي وصلت إلى مستويات قياسية، إلى جانب صعوبات وتحديات ومشقة التنقل والسفر. وفي وقت حملت سلطة صنعاء الأربع، السعودية مسؤولية تأخير الرحلات المتبقية لنقل الحجاج، يُبدي مراقبون وخبراء، استغرابهم الشديد لتكتم وزارة النقل الحكومية وشركة الخطوط الجوية اليمنية بشأن احتجاز طائرة منذ نحو شهر حيث لم يتم الإعلان عن ذلك قبل أن يتم تسيير أكثر من رحلة في غضون ساعات بدلاً من جدولتها على فترات متفرقة.

وأوضحت شركة الخطوط الجوية اليمنية أن ثلاث طائرات محتجزة في مطار صنعاء من طراز إيرباص 320، ليصبح عدد الطائرات المحتجزة أربعاً مع الطائرة ذات السعة المقعدية الكبيرة إيرباص 330 المحتجزة منذ أكثر من شهر، مؤكدة أن عملية احتجاز هذه الطائرات من شأنها أن تؤثر على سير رحلات الناقل الوطني وتكبدها خسائر إضافية كبيرة.

كما أن هناك نحو 8 آلاف و400 حاج من صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، إذ تطلّب الأمر نقلهم من مدينة جدة إلى صنعاء خلال مدة أسبوع بحسب الشركة الحكومية، لذا اضطرت بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للطيران المدني السعودية لتشغيل أكثر من رحلة في اليوم الواحد.

وبإمكان «طيران اليمنية» الحكومية تشغيل أكثر من مائة رحلة جوية من صنعاء إلى السعودية ذهاباً وإياباً مع تغطية كافة النفقات التشغيلية لهذه الرحلات من خارج حساباتها في بنوك صنعاء، رغم إيداع إيرادات الحجاج لنفس الحسابات المجمدة منذ 8 مارس/ آذار 2023. في السياق، يرى خبراء اقتصاد أن ما يجري من صراع يرسم صورة قاتمة حول جهود التسوية التي ينتظرها اليمنيون منذ نحو عشر سنوات في ظل منحى الصراع المتصاعد أخيراً الذي يتسبب في تعطيل مصالح الناس وتفاقم معاناتهم التي وصلت إلى مستويات يستحيل تحملها، إذ يرى الباحث الاقتصادي بلال أحمد في حديث لـ«العربي الجديد» أن هناك تناقضاً بين أجندات طرفي التحالف مع استهداف متعمد للمدنيين وتعطيل لمصالح الناس كما يلاحظ في ما يحدث حالياً في النقل الجوي وشركة الخطوط الجوية اليمنية التي يعتبرها غارقة في الفساد منذ الأزل، حيث يوجد معظم كادرها في صنعاء تحت سلطة الحوثيين وإدارتهم البنكية وتحكمهم بإيراداتها.

بدورها، قالت وزارة النقل الحكومية في عدن إن الانتهاكات بحق الناقل الوطني لا تزال مستمرة منذ تجميد أرصدة الشركة المالية في أوائل شهر مارس/ آذار 2023، والتي تجاوزت 100 مليون دولار، مشيرة إلى إصرار جماعة الحوثي على الاستئثار بجزء كبير من الإيرادات دون وجه حق متنصلة من كافة الالتزامات ونفقات التشغيل لشركة تجارية تعمل على خدمة المجتمع اليمني منذ تأسيسها وفق البروتوكول الخاص بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية.

في مطار صنعاء، 14 مايو 2023 (محمد حويس/ فرانس برس)

محروقات

عين المغاربة على الوقود صيفاً

الرباط ـ **مصطفى قماس**

هدأت وتيرة ارتفاع أسعار الوقود في الأسابيع الأخيرة في المغرب، حيث شهدت بعض الانخفاض، غير أنها تبقى في مستويات مرتفعة مع حلول فصل الصيف، حيث تشهد الأسعار قفزات قوية خلال هذا الموسم. واستقرت أسعار السولار، الذي يعتبر الأكثر استهلاكا في المغرب ضمن منتجات النفط، في حدود 1,24 دولار للتر الواحد، بينما بلغ سعر البنزين 1,44 دولار للتر الواحد. وسجلت المندوبية السامية للتخطيط في مذكرتها الشهرية حول الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك لشهر مايو/ أيار، أن أسعار الغاز ارتفعت بنسبة 12,3% مقارنة بشهر إبريل/ نيسان.

وعكست بيانات المندوبية السامية للتخطيط هذا الارتفاع الذي شهده غاز الطهو في المغرب اعتبارا من 20 مايو، حيث كانت الحكومة قد قررت التقليص التدريجي لدعم تلك السلعة. ويتجلى بعد هذا التقليص أن سعر قنينة الغاز من فئة ثلاثة كيلوغرامات سيزيد من عشرة دراهم إلى 12,5 درهماً، وأن سعر قنينة الغاز من فئة 12 كيلوغراما سيقفز من أربعة دولارات إلى خمسة دولارات. ولن يعرف سعر الغاز زيادة جديدة في العام الحالي، حيث كانت الحكومة قد خططت لزيادة جديدة في العام المقبل وثالثة في عام 2026، غير أن المستهلكين سيراقبون أكثر تحرك مؤشر الأسعار لكل من السولار والبنزين المحرر سوقهما منذ حوالي تسعة أعوام.

وكان سعر الوقود قد شهد أعلى ارتفاع له في صيف عام 2022، فقد قفز سعر السولار إلى حوالي 1,6 دولار والبنزين إلى 1,7 دولار للتر الواحد، علما أنهما لم يتجاوزا الدولار الواحد قبل قرار تحرير الأسعار. ويتبين أن إيرادات الضريبة الداخلية على الاستهلاك ارتفعت في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي، حسب التقرير الشهري الصادر عن الخزانة العامة للمملكة، بنسبة 14%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث زادت من 634 مليون دولار إلى 722 مليون دولار.

ويعتبر الكاتب العام للنقابة الوطنية للبترول والغاز التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الحسين اليماني أنه بالعودة إلى طريقة احتساب الأسعار قبل التحرير، فإن أسعار السوق الدولية كانت ترجح انخفاض أسعار السولار والبنزين في منتصف يونيو/ حزيران عن المستوى الحالي في محطات الوقود. ويذهب اليماني، الذي يرأس أيضاً الجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة المغربية للبترول، إلى أنه يفترض الأخذ بالاعتبار طريقة احتساب الأسعار قبل التحرير، بأن يكون ثمن السولار في حدود 1,06 دولار والبنزين في حدود 1,22 دولار.

ويعتبر أن الشركات تحقق أرباحا كبيرة من فروقات الأسعار على المحروقات، مشيرا إلى أن ثمن السولار يتكون اليوم في محطات التجزئة من ثمن الشراء من السوق الدولية بحوالي النصف و30% من الضرائب و20% من إيرادات شركات الاستيراد والتوزيع.

ودأبت شركات المحروقات على التأكيد على أن الأسعار في السوق المحلية تحدد على أساس سعر الخام المكرر وفق التسعيرة السائدة في سوق «روتردام» في هولندا، وتضاف إليها كلفة التأمين والنقل، ناهيك عن الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة التي تمثل 40% من مجمل السعر. وتعتبر سوق روتردام المزود الأساس للنفط في المغرب. ويشدد اليماني على ضرورة العودة إلى تنظيم الأسعار وتخفيف الضغط الجبائي ومواجهة الاتفاقات المحتملة بين الفاعلين في قطاع الوقود، داعيا في الوقت نفسه إلى إحياء التحرير المتوقف عبر مصفاة سامير، حيث سيمكّن ذلك في تقديره من تحقيق ربح درهمين في التحرير، مشددا على أهمية الفصل بين أنشطة التوزيع وأنشطة الاستيراد والتخزين.

وكان مجلس المنافسة قد فرض، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، غرامة تصل إلى 184 مليون دولار على شركات وقود بالمغرب بعد اتهامها بممارسات محتملة منافية للمنافسة في سوق الوقود، في الوقت نفسه الذي التزمت فيه الشركات باحترام قانون العرض والطلب عند تحديد الأسعار. وأبلغ المجلس، بعد التحقيق الذي أطلقه المجلس إثر تلقيه شكاوى من اتحاد النقل، تسع شركات بتهم تتعلق بممارسات منافية لقانون حرية الأسعار والمنافسة، مشدداً على أن تلك المخالفات جرت في أسواق التموين والتخزين وتوزيع البنزين والسولار.

وتفيد الاستنتاجات التي انتهى إليها التحقيق بتوافر حجج تؤكد ارتكاب الشركات التسع، التي لم يسمها، مخالفات منافية لقانون حرية الأسعار والمنافسة، الذي يمنع الأعمال أو الاتفاقات أو التحالفات التي يكون الهدف منها عرقلة المنافسة أو الحد منها أو تحريفها.

الجزائر تعزز مخزون القمح

اشترى الديوان الجزائري المهني للحبوب ما بين 130 إلى 150 ألف طن متري من القمح في مناقصة دولية، للشحن إلى ميناءين فقط. وراوحت الأسعار بين 248 إلى 250 دولاراً للطن، بما يشمل التكلفة والشحن. وستأتي الشحنات المتعاقد عليها من منطقة البحر الأسود، بما في ذلك روسيا وأوكرانيا ورومانيا وبلغاريا.
واشترطت المناقصة شحن القمح إلى ميناءي مستغانم و/أو تنس. والقمح مطلوب للشحن على عدة فترات من مناطق التوريد الرئيسية التي تشمل أوروبا، وذلك في الفترة من الأول إلى 15 أغسطس/ آب، ومن 16 إلى 31 أغسطس، ومن الأول إلى 15 سبتمبر/ أيلول، ومن 16 إلى 30 سبتمبر. والجزائر مشتر مهم للقمح من الاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا.

أخبار العالم

الدنمارك تفرض ضريبة كربون على الماشية

وافقت حكومة الدنمارك على أول ضريبة انبعاثات كربونية في العالم على الزراعة وتربية الماشية بدءاً من عام 2030، وهو ما سيفرض على مربي الماشية دفع ضريبة سنوية قدرها 672 كرونة (نحو 96 دولارا)، عن كل بقرة مقابل الانبعاثات التي تسبب ارتفاع درجة حرارة الكوكب. وقال وزير الخارجية الدنماركي لارس لوكي راسموسن في بيان: «بهذا الاتفاق سنكون أول دولة في العالم تفرض ضريبة كربون على الزراعة». وتعد الدنمارك مصدرا رئيسًا للألبان ولحوم الخنزير، والزراعة هي أكبر مصدر للانبعاثات في الدنمارك. وتهدف الحكومة، التي ستلتزم أيضاً باستثمار 40 مليار كرونة (نحو 3,7 مليارات دولار)، في تدابير مثل إعادة التحريج وإنشاء الأراضي الرطبة، إلى مساعدة الدنمارك في تحقيق أهدافها المناخية.

ارتفاع مؤشر التضخم في أستراليا بنسبة 4%

أعلن مكتب الإحصاءات الأسترالي، في بيان على موقعه الإلكتروني الرسمي، عن ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك الشهري بنسبة 4% في 12 شهرًا حتى مايو/ أيار 2024. وأوضح البيان أن من أهم المساهمين في الارتفاع السنوي حتى مايو هو الإسكان (+5,2%)، والأغذية (+3,3%)، والنقل (+4,9%).
وقالت رئيسة إحصاءات الأسعار في مكتب الإحصاءات ميشيل ماركوارت: «غالبًا ما يتأثر تضخم مؤشر أسعار المستهلك بالعناصر ذات التغيرات في الأسعار المتقلبة، مثل وقود السيارات والفواكه والخضروات والسفر».
يشار إلى أن مستوى التضخم هذا في مايو هو أعلى مستوى في ستة أشهر.

اقتصاد الناس

لا صوت يعلو فوق صوت الأزمة الاقتصادية في الحملة الانتخابية البريطانية، لكن الأحزاب الكبرى لا تحمل سوى وعود لا ترقى إلى مستوى الاستراتيجية، لإقالة سادس أكبر اقتصاد في العالم من عثراته

اهتزاز ثقة الناخبين

هل من «عصا سحرية» لإنقاذ اقتصاد بريطانيا العاجز؟

لندن ـ **عمر عبد الرازق**

كثيرة هي المؤشرات والتقارير التي تدق ناقوس الخطر بالنسبة للاقتصاد البريطاني منذ سنوات، لكن ضجيج هذه التحذيرات تزايد في الآونة الأخيرة مع العد التنازلي للانتخابات العامة المبكرة في الرابع من يوليو/ تموز المقبل. انتخابات عجل «المحافظون» بها، على أمل أن تمنحهم تفويضاً جديداً، لكنها من المتوقع على نطاق واسع أن تتسبب لهم بهزيمة غير مسبوقة للحزب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. الشعار الرئيسي للانتخابات هو الاقتصاد وملفاته الكثيرة المعقّدة. فمشكلات الاقتصاد البريطاني باتت هاجساً يؤرق الجميع أغنياء وفقراء، وبمختلف الأجيال. فعلى مدى الأربعة عشر عاماً الماضية من حكم المحافظين، تعرّض الاقتصاد البريطاني لهزات كبيرة نالت من مستوى المعيشة والدخل بصورة غير مسبوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وجعلت بريطانيا «رجل أوروبا المريض»، بعدما كانت مهد الثورة الصناعية والرأسمالية. وخلال الفترة الأولى من حكم اتبع «المحافظون» سياسات تقشفية قلصت من مستوى الخدمات العامة في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، (بهدف خفض عجز الموازنة بين عوائد الحكومة ونفقاتها)، وهي إجراءات لم يتعاف الاقتصاد منها حتى الآن. ثم جاء الخروج من الاتحاد الأوروبي «بريكست» ليضع الاقتصاد البريطاني خلف حواجز مالية وجمركية عن بقية أوروبا، تحمس لها البريطانيون أولاً، ثم ندموا عليها في صمت بجعل «البريكست» يتوارى من الحملة الانتخابية تماماً، واكتمل المشهد السوداوي بجائحة «كورونا» وما ضخته المالية العامة من برامج وخطط، عن طريق الاستدانة، لضمان استمرارية العملية الاقتصادية، لكن خطط الإنقاذ تحولت إلى عبء كبير بعدما أصبح الدين يمثل 90% من إجمالي الناتج الاقتصادي، دون أن ينفصل كل ذلك عن هزات خارجية، مثل أزمة سلاسل الإمداد، بسبب الجائحة، ثم حرب أوكرانيا، ليتجسد كل ذلك في أزمة تكاليف معيشة خانقة طاولت جميع البريطانيين فقراء وأغنياء. وتشير ورقة بحثية حديثة لمعهد الدراسات المالية IFS، وهو مؤسسة بحثية مستقلة، إلى الوضع الراهن للاقتصاد البريطاني بكثير من التشاؤم، فمعدل النمو في إجمالي الناتج الوطني لم يتجاوز 9% طوال الفترة من 2009 وحتى 2019، وعلى الرغم من أن معظم الاقتصادات العالمية تعرّضت لظروف مشابهة تقريباً لما حصل لبريطانيا، فإن وقع تلك الهزات على بريطانيا كان مدوياً، فبينما سجل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي معدلاً بلغ 14%، فإن هذه النسبة في بريطانيا لم تزد عن ستة بالمئة، الأمر الذي يعزز صورة اقتصاد عاجز عن النمو، تتضاءل فيه الدخول الحقيقية، بمعدل غير مسبوق على مدى المائتي عام الماضية، حسب التقرير. ويري مؤلف التقرير، توم ووترز، المدير المشارك في «IFS» أن «ضعف النمو في الدخل كان السمة الغالبة على حياة البريطانيين الاقتصادية على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية، لقد كان نمواً بطيئاً على الجميع، الأغنياء والفقراء، الشباب والمسنين، وهو ما أدى لاستمرار عدم المساواة وبطء السياسات الهادفة للحد من الفقر».

شعارات اقتصادية

لكن أزمات الاقتصاد البريطاني لا تبدو قاصرة على أرقام الدخل، فهل تمتد إلى منظومة التأمين الصحي الوطني الأشهر عالمياً، وأزمة إسكان لم تعرف البلاد لها مثيلاً منذ تسعين عاماً، وتراجع في قيمة العملة البريطانية «الباوند» بمعدلات غير مسبوقة، وحجم دين يثقل كاهل الموازنة العامة. هي صورة مركبة. يقول الخبراء، بما يوحي بأن إصلاحها قد يستغرق سنوات إن لم يكن عقوداً، فهل أعدت الأحزاب المتنافسة في الانتخابات البريطانية استراتيجية أو رؤية متكاملة لحل تلك المشكلات؟

يقول البروفيسور حافظ عبده، أستاذ الاقتصاد والضرائب في جامعة نوتنغهام: «في الواقع لا توجد أي عصا سحرية بيد أي من الأحزاب المتنافسة، فكل الأطروحات التي تقدمها البرامج الانتخابية عبارة عن شعارات لكسب تأييد الناخبين، والحلول المطروحة في معظمها زائفة، فعلى سبيل المثال يقترح حزب العمال تأسيس شركة وطنية للطاقة مملوكة للدولة، على أن يجري تمويلها من خلال الضريبة التصاعدية على أرباح شركات البترول والغاز، وهم يحتاجون 8,3 مليارات جنيه إسترليني لتمويل الخطة، لكني غير متأكد من أين سيحصلون على ذلك، في ظل التوجه العالمي لخفض الاعتماد على البترول والغاز». يتّفق بول جونسون مدير معهد «IFS» إلى حد كبير مع ما يقوله البروفيسور عبده، ويرى جونسون أن الأحزاب الثلاثة الكبار المحافظون والعمال والأحرار الديمقراطيون، شركاء في «مؤامرة الصمت» تجاه الصعوبات الاقتصادية التي سيواجهونها في اليوم التالي لانتخابات الرابع من يوليو/تموز. هذه التحديات في رأي جونسون معروفة سلفاً، لكن الحديث عنها يجري في شكل مبادئ عامة مثل: حفز النمو، سياسات أفضل، ترشيد الإنفاق، لكن هذه المبادئ لا تُترجم إلى خطوات وأرقام. فعلى سبيل المثال يتعهّد «مانيفستو» حزب العمال بعدم زيادة ضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة أو مساهمة العاملين في برنامج التأمين الوطني، كما أنهم يلتزمون بما يعلنه «المحافظون» من خفض حجم الدين العام، ووضع قيود على الاستدانة على مدى الأربع القادمة. يجادل «العمال» بأنهم سيمولون خطط إنفاقهم المتواضعة، من خلال حفز النمو الاقتصادي، وإجراءات «ترشيدية»، مثل سد الفجوات الضريبية، وفرض ضريبة القيمة المضافة على المدارس الخاصة، إضافة للضريبة على أرباح شركات البترول والغاز التي يمكن أن تصبح دائمة في حال استمرار ارتفاع أسعار الطاقة. في المقابل يتعهد «المحافظون» بخفض في الضرائب يبلغ 17 مليار جنيه إسترليني سنوياً، وبزيادة حجم الإنفاق العسكري، ويقولون إنهم سيمولون ذلك من خلال خفض النفقات الحكومية في عدة قطاعات، منها موظفو الخدمة المدنية، والاستشارات الإدارية، وبرامج الرفاه، وملاحقة التهرب والثغرات الضريبية. ربما يتسق ذلك مع سياسات «المحافظين» التي تخوّف الناخبين من العمال، وتوجههم نحو رفع الضرائب، لكن خفض برامج الدعم الاجتماعي بما يعادل 12 ملياراً سنوياً لن يكون مهمة سهلة في رأي كثير من الخبراء، خاصة مع تزايد أعداد الحاصلين على إعانة حكومية لأسباب صحية تصنّفهم غير قادرين على العمل. يعلّق ستيوارت آدم المحلل السياسي في «IFS» على برنامج المحافظين بالقول «إن أسوأ ما فيه أنهم يربطون أيديهم بما يمنعهم من اتخاذ أي إجراء مستقبلي». فواقع الحال أن المحافظين استبعدوا أي زيادة ضريبية، ربما بسبب الارتفاع القياسي في ضرائب الدخل خلال سنواتهم الأخيرة، وكمحاولة أخيرة أيضاً لإرضاء الناخبين، وهو ما يصفه آدم بـ«وعود انتخابية، مبعثها سياسي، وليست نابعة من حزب يريد إصلاح النظام الضريبي، بما يضمن تعزيز النمو، والتخلص من سياسات بالية».

مكمن الخلل؟

التوصيف العام لحالة الاقتصاد البريطاني توحي بأن الخرق قد اتسع على الراتق، كما يقول المثل العربي، فأين مكمن الخلل؟ يري البروفيسور حافظ عبده أن المشكلة في الاقتصاد البريطانية «هيكلية وليست عرضية، وأنها ناجمة عن عقود من السياسات الخاطئة، فلو افترضنا أن الحكومة المقبلة سوف تلجأ للضرائب لتمويل برامجها، فالضرائب سوف تأتي من الإنتاج والربحية والنمو الاقتصادي، وهو أمر غير قائم حالياً، فالمطلوب أولاً تحول الاقتصاد إلى مستوى من الأداء الناجح الذي يحقق النمو. لكن أياً من الأحزاب المتنافسة لا يقدم خططاً واضحة لحفز النمو الاقتصادي، أو خفض معدل البطالة، أو معالجة أزمة تكاليف المعيشة وارتفاع الأسعار».

تضخم أزمة الغلاء بقوة على سكان بريطانيا، لندن، في 6 مارس 2024 (ريتشارد بايكر/ Getty)

مصلحة الاحزاب اولاً ام الاقتصاد ؟

يشير بحث اجراه «المركز الوطني للبحث الاجتماعي» بعنوان «سياسات فاشلة؟» إلى تدني الثقة بالطبقة السياسية إلى درجة غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية. وتبين ان 45% من الناخبين لا ثقة لهم بان اي حكومة يمكنها ان تضع مصلحة البلاد فوق مصلحة الاحزاب. كما يرتبط تراجع الثقة بمستوى المعاناة الاقتصادية، فمستوى عدم الثقة في اي حكومة يناهز 72% بين من يعانون ماليا بشدة، فيما تصل هذه النسبة إلى 49% بين من يعيشون وضعا مستقرا.

رأي

تبعات هجمات الحوثيين وحالة الخذلان العربي

سهام معط الله

أعلن المتحدّث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، في 27 مايو/ أيار الماضي عن شنّ هجمات على ثلاث سفن في المحيط الهندي والبحر الأحمر ومدمِّرتين أميركيتين في البحر الأحمر باستخدام صواريخ ضدّ السفن Larego Desert وMSC Mechela وMinerva Lisa وطائرات مسيَّرة ضدّ المدمِّرات الأميركية. ومساء يوم الثلاثاء الماضي أعلنت جماعة الحوثي، ضرب سفينة إسرائيلية في بحر العرب بصاروخ باليستي، في إطار الهجمات التي تشنها في المياه اليمنية والدولية. وقال سريع، إنهم نفذوا عملية نوعية بصاروخ باليستي جديد استهدف سفينة إسرائيلية في بحر العرب. وتُعدّ هجمات الحوثي أحدث وأجرأ ردٍّ عربي على العدوان الإسرائيلي المستمرّ على قطاع غزة. منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، تجاوز عدد هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن الـ 90، وتعتزم هذه الجماعة المدعومة من إيران توسيع دائرة هجماتها لتشمل البحر الأبيض المتوسِّط للوقوف بالمرصاد للسفن التي تبحر باتِّجاه الموانئ الإسرائيلية هناك، الأمر الذي يثير مخاوف البنتاغون بشأن عزل إسرائيل عن مياه المتوسِّط. جاءت تلك الهجمات بعد أقلّ من أيام على انعقاد اجتماعات مجموعات العمل الدفاعية بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتَّحدة في الرياض من أجل تعزيز التعاون الأمني ضدّ التهديدات الجوية والبحرية في البحر الأحمر التي تؤرّق أميركا وحليفتها إسرائيل، وتكمن المفارَقة في خلو الساحة العربية التي مُنيت بالخذلان من اجتماعات وتنسيقات أمنية مماثلة لوضع حدٍّ للعدوان الصهيوني الجائر والاستيطان الزاحف. لقد وضعت هجمات الحوثيين شركات الشحن العالمية أمام خيارين لا ثالث لهما، إمّا مواجهة الصواريخ ومصير الغرق، أو تغيير مسارها إلى رحلات أطول وأكثر تكلفة حول جنوب أفريقيا، واستطاعت بذلك أن تخلق دوامة من التهديدات يصعب على صناعة الشحن البحري والتجارة العالمية الخروج منها، حيث تتسبَّب التهديدات التي تتربَّص بالشحن البحري في خلق تأخيرات وتغييرات في نشاط الموانئ وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين وتقليل عدد السفن المتاحة للشحن وكذا حجم السلع المتداولة.

بحسب تقرير أصدرته شركة الشحن الأميركية فليكس بورت Flexport في 21 مايو/ أيار 2024 تحت عنوان «لماذا ترتفع أسعار الشحن البحري: نظرة على صدمة العرض بعد اضطرابات البحر الأحمر» Why Ocean Freight Rates are Surging: A Look at the Supply Shock after the Red Sea Disruptions، أجبر الوضع الفوضوي في البحر الأحمر حوالي 170 سفينة شحن على تحويل مسارها نحو رأس الرجاء الصالح، وتُرجمت هجمات الحوثيين هناك إلى تكاليف شحن أكبر وفترات تسليم أطول، وأدّت إلى تفاقم مشاكل سلاسل التوريد المتوتِّرة أصلاً، وعقّدت التخطيط اللوجستي لشركات الشحن. فقد شهد النصف الثاني من شهر مايو/ أيّار زيادة مؤكّدة في أسعار الشحن بقيمة 1000 دولار لكل حاوية 40 قدماً، ومن المتوقّع أن تشهد الفترة المقبلة زيادة مماثلة. لم تكن عملية حارس الازدهار التي أطلقتها واشنطن وشاركت فيها البحرين كافية لردع هجمات الحوثيين، كما فشلت أيضاً سلسلة الهجمات التي شنّتها القوّات الأميركية والبريطانية على صنعاء، وعدّة محافظات يمنية في 11 و12 يناير/ كانون الثاني 2024 في ردع الحوثيين الذين أكّدوا عدم تراجعهم ورَكّزوا بصراع أوسع وتعهّدوا بمواصلة وتكثيف هجماتهم حتى على السفن المرتبطة بأميركا وبريطانيا في شكل من أشكال الضغط الأقصى لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. لكن ما يُصلحه الحوثيون بحراً يفسده العرب برّاً، فقد وجدت شركة «تراك نت TruckNet» وهي شركة شحن رقمية إسرائيلية، طريقة للالتفاف على خطط الحوثيين من خلال تشغيل خطوط برية لنقل الوقود وبضائع أخرى من الموانئ الإسرائيلية نحو دول عربية عبر الأردن، حيث تتّصل هذه الشركة بالأنظمة التشغيلية لأصحاب الشاحنات وتقدّم خيارات النقل لأصحاب البضائع الذين يبحثون عن وسائل النقل المتاحة وتقوم بإجراء مزادات لتكاليف النقل حسب الحدّ الأدنى للسعر الذي يحدّده صاحب الشاحنة؛ وبمجرّد اختيار الفائز وتأكيد النقل، يخطّط التطبيق للمسار الأمثل للسائق وفقاً لحجم الشاحنة ونقاط التحميل والتفريغ. تستهدف شركة تراك نت، التي تُقدَّر قيمتها السوقية في بورصة تل أبيب بنحو 34 مليون شيكل، أي 9,5 ملايين دولار، نقل 34 ألف طنّ من الوقود والمنتجات شهرياً، أي حوالي 800 حاوية باستخدام شاحنات أردنية وإسرائيلية واعتماداً على جسر برّي يمتدّ من ميناء جبل علي في الإمارات ويخترق السعودية والبحرين والأردن ليصل إلى إسرائيل؛ ويسمح هذا الجسر البرّي للشركات الإسرائيلية بتسريع استيراد وتصدير الشحنات العاجلة من وجهات في الشرق وإليها. علماً بأنّ تكلفة النقل للكيلومتر الواحد قد ارتفعت منذ بدء الاتّفاق من 1,2 دولار إلى دولارين للكيلومتر الواحد بعد أن رفعت الدول العربية رسوم عبور الشاحنات. استطاعت شركة تراك نت أن تجد موطئ قدم لها وسط تهديدات الحوثيين التي تعصف بالبحر الأحمر، ويعود الفضل في ذلك لدعم بعض الدول العربية، وتحديداً الإمارات والسعودية والأردن، والتي فضّلت دعم الاحتلال بدلاً من الوقوف في صفّ القضية الفلسطينية ومقاطعة كل ما له علاقة من قريب أو بعيد بإسرائيل كما تفعل جماعة الحوثي اليمنية التي أظهرت دعمها لفلسطين قولاً وفعلاً.

تمكّنت شركة تراك نت من التغلغل في الخليج العربي بذريعة ضمان تزويد أكبر موزّدي النفط الخام فيها بالمنتجات النفطية المُكرَّرة، مثل الديزل أو البنزين، في ظلّ استمرار هجمات الحوثيين التي تعكّر صفو شحن تلك المنتجات عبر البحر الأحمر ونجحت في تشغيل الخطّ القاري الذي يربط الخليج الفارسي بموانئ إسرائيل والذي يوفّر حلاً ليس فقط للوقود بل لكل البضائع التي تبحث عن بديل سريع وآمن للشحن البحري المُهدَّد بضربات الحوثيين التي لا تخطئ هدفها. المخزي في الأمر هو أنّ تواطؤ هذه الدول العربية هو الذي يذلّل الصعاب أمام الكيان الصهيوني ويزيل المعوّقات التي تعترض سبيله للتحوّل إلى مركز للتجارة الدولية. خلاصة القول، في الوقت الذي يكثّف فيه الحوثيون هجماتهم للَيّ ذراع أميركا ولجم العدوان الصهيوني وتعلو فيه الأصوات الإسبانية والأيرلندية والنرويجية المعترفة رسمياً بدولة فلسطين، لا تخجل بعض الدول العربية من دعم الاحتلال الإسرائيلي سرّاً وعلانية رغم ما تتقاسمه مع فلسطين من وحدة اللغة والدين والعادات، ويبقى السؤال المحيِّر، ما الذي ستجنيه تلك الدول العربية من سلوكها هذا؟ فلا طاولت الدول العربية التي انساقت وراء قطار التطبيع بلح الشام ولا عنب اليمن.

«بي بي» تركّز على أنشطة النفط والغاز

لندن ـ **العربي الجديد**

قررت شركة بي بي البريطانية (BP) إعادة التركيز مرة أخرى على استثمارات النفط والغاز، والتخفيف من التوجه نحو الطاقة المتجددة، في خطوة من شأنها أن تلقى اعتراضات من قبل دعاة تغير المناخ.

في هذا الشأن قرر الرئيس التنفيذي الجديد للشركة، موراي أوشينكلوف، تجميد عمليات التوظيف، والمشروعات الجديدة لطاقة الرياح البحرية بصفة مؤقتة، وفق «رويترز» نقلاً عن مصادر مطلعة. وبحسب المصادر، فإن تركيز أوشينكلوس ينصب على تحويل أعمال الشركة النفطية العالمية مجدداً إلى قطاع النفط والغاز، وإن هذه الإجراءات تعد جزءاً من قراره لإبطاء الاستثمارات في مشروعات طاقة منخفضة الكربون التي تتطلب ميزانيات كبيرة، وخاصة مشاريع طاقة الرياح البحرية التي من المتوقع ألا تُدر أرباحاً إلا بعد عدة سنوات. ووفق الخطة، فإن الشركة أعادت تعيين عشرات من الموظفين كانوا مكلفين باستكشاف فرص في مجال الطاقة المتجددة، ليعملوا في مشروعات أخرى قائمة بالفعل، مثل مزارع طاقة الرياح البحرية بألمانيا وبريطانيا. كما أعطى كل من أوشينكلوس وكيت طومسون المديرة المالية للشركة الأولوية للاستثمار في مشروعات جديدة للنفط والغاز، وعمليات الاستحواذ بهذا القطاع، خاصة في خليج المكسيك، والحقول الصخرية في الولايات المتحدة.

«BP» تعيد التركيز على استثمارات الطاقة التقليدية (Getty)

أدنى مستوى في شهرين لأسعار النحاس

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تراجعت أسعار النحاس خلال تعاملات الخميس مع مواصلة ارتفاع المخزونات واستمرار ضعف الطلب في الصين التي تعد أكبر مستهلك للمعدن. وخسرت الأسعار 14% من قيمتها منذ أن وصلت إلى مستوى قياسي فوق 11 ألف دولار للطن في مايو/ أيار. وفي تعاملات بورصة لندن للمعادن، انخفضت أسعار عقود النحاس لأجل ثلاثة أشهر أمس إلى 9485,5 دولاراً للطن المتري، وهو المستوى الأدنى منذ إبريل/ نيسان الماضي، وفق «رويترز»، قبل أن ترتد إلى 9562 دولاراً. ويأتي التراجع مع ارتفاع مخزونات النحاس المسجلة في أكبر ثلاث بورصات في العالم إلى أكثر من 500 ألف طن متري للمرة الأولى منذ أغسطس/ آب 2021، إلى جانب تباطؤ نمو أرباح الشركات الصناعية في الصين بشكل حاد خلال مايو، وهو ما عزز المخاوف بشأن ضعف الطلب على النحاس في الصين وبشكل غير اعتيادي. ووفق بنك إتش إس بي سي HSBC البريطاني، فإن الارتفاع الحاد في أسعار النحاس في مايو أثر على الطلب، ما أدى إلى ارتفاع المخزون، لكن البنك متفائل بشأن الطلب على النحاس في النصف الثاني من العام بالنظر إلى الإنفاق المحتمل على شبكة الكهرباء في الصين، فضلاً عن التوقعات القوية لمصادر الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية والتصنيع.

> تشكيك في برامج الاحزاب بعد سنوات من التدهور القياسي في المعيشة

منجم لحاس غير قانوني في ولاية بارا، البرازيل، إبريل 2023 (ليسوس الميدا/ فرانس برس)

اليابان تواجه أزمة عملة: الين بأدنى مستوياته

واشنطن - **العربي الجديد**

اقترب الين من أدنى مستوياته في 38 عاما الخميس بعد صعوبات عند 160 ينا للدولار، مما أبقى الأسواق في حالة تأهب تحسبا لأي تدخل على تدخل السلطات اليابانية لدعم العملة. وانخفضت العملة اليابانية بنحو 2% على مدار الشهر و12% على مدار العام مقابل الدولار المرن، مع استمرار تعرضها لضغوط شديدة بسبب الفوارق الصارخة في أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة واليابان، والتي حافظت على جاذبية استخدام الين كأداة للتداول. ومع ذلك، فإن الانخفاض الأخير في قيمة الين متجاوزاً مستوى 160 ينا رئيسيًا لكل دولار، جعل المتداولين يشعرون بالقلق بشأن التدخل المحتمل من طوكيو، بعدما أنفقت السلطات 9,79 تريليونات ين (60,94 مليار دولار) في نهاية إبريل/ نيسان وأوائل مايو/ أيار لدفع الين للارتفاع بنسبة 5% من سعر صرف الين الياباني الذي بلغ أدنى مستوى له حينها منذ 34 عامًا عند 160,245. وقال محللون لوكالة «رويترز» إنه على الرغم من تزايد خطر التدخل، فإن السلطات اليابانية قد تنتظر صدور مؤشر أسعار الإنفاق الاستهلاكي الشخصي في الولايات المتحدة الجمعة قبل دخول السوق. ومع ذلك، فإن أي تدخل من المرجح أن يكون له تأثير محدود، كما قالوا.

وقال دونج تشن، كبير الاستراتيجيين في آسيويين ورئيس أبحاث آسيا في بيكتيت لإدارة الثروات: «لا أعتقد أن السلطات اليابانية بإمكانها فعل الكثير وقد أظهرت السوق ذلك». وتابع تشن: «رغم كل التدخلات اللفظية والفعلية فإنهم لم يتمكنوا من وقف انزلاق الين»، مشيرا إلى الفارق الكبير في أسعار الفائدة. وأضاف: «ما زلنا نتوقع أن يظل الين ضعيفا». وحذّر وزير المالية الياباني شونيتشي سوزوكي من استعداد بلاده لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الانخفاض الحاد في قيمة الين، مشيراً إلى استعداد السلطات للتدخل في سوق الصرف الأجنبي بعد تراجع العملة المحلية.

وقال سوزوكي في مؤتمر صحافي الخميس، إن تغير سعر الصرف على نحو مستقر هو أمر مقبول، لكن التحركات السريعة أحادية الاتجاه غير مرغوب فيها، معرباً عن قلق السلطات اليابانية من تأثير انخفاض قيمة الين على الاقتصاد. وأوضح أن الوزارة تراقب تحركات سعر الصرف باهتمام كبير، وتُحلل العوامل الكامنة وراء هذه التغيرات، مؤكداً أنها سوف تتخذ الإجراءات اللازمة حيال الأمر، وفق ما نقلته وكالة رويترز. ومن جانبه، ذكر يوشيماسا هاياشي كبير سكرتارية مجلس الوزراء الياباني في مؤتمر صحافي منفصل، أن طوكيو سوف تتخذ الإجراءات المناسبة ضد التغيرات المفرطة في قيمة العملة، رافضاً التعليق على التساؤلات حول المستوى الذي قد تتدخل عنده السلطات لدعم الين. وقال محللون لوكالة فرانس برس، إنه من الممكن أن يستمر المتداولون في الضغط لمعرفة النقطة التي ستتصرف فيها الحكومة، حيث يقول البعض إن العملة اليابانية قد تصل إلى 170 ينا أمام الدولار.

تراجُع قيمة الين، 17 يونيو 2024 (يوشيو ياماراكي/ فرانس برس)